

Distr.: General
18 August 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الحادية والسبعون

الجمعية العامة
الدورة السبعون
البند ٣٤ (أ) من جدول الأعمال
منع نشوب النزاعات المسلحة

رسالة مؤرخة ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين
الدائمين لجنوب أفريقيا وسلوفاكيا لدى الأمم المتحدة

يشرفنا إبلاغكم بأنه في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٦، قامت جنوب أفريقيا وسلوفاكيا، الرئيسان المشاركان لمجموعة أصدقاء إصلاح قطاع الأمن، بعقد حوار رفيع المستوى بشأن بناء الدعم لأولويات إصلاح قطاع الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد نُظِّمت هذه المناسبة بالتعاون مع فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بإصلاح قطاع الأمن وأمانتها المتمثلة في وحدة إصلاح قطاع الأمن بإدارة عمليات حفظ السلام. واستضيف في هذه المناسبة ممثلو جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والجهات الشريكة المتعددة الأطراف الرئيسية، بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، إلى جانب الجهات المانحة الثنائية.

وإنه لمن دواعي سرورنا أن نقدم إليكم النتائج التي تمخّضت عنها هذه المناسبة الرفيعة المستوى. وقد أرفقنا طيه بيان الرئيسين المشاركين (انظر المرفق)، الذي يسلط الضوء على التوصيات المنبثقة عن مداولاتنا.

ونود أن نعرب عن خالص امتناننا لإدارة عمليات حفظ السلام ووحدة إصلاح قطاع الأمن وعن إشادتنا لما تقومون به من عمل متفان. وتبقى مجموعة أصدقاء إصلاح



الرجاء إعادة استعمال الورق

240816 230816 16-14367 (A)



قطاع الأمن دوماً على التزامها بدعم الأمم المتحدة في تعزيز الدور الذي تقوم به والنهج الذي تتبعه في عمليات دعم إصلاح قطاع الأمن.

ونرجو ممتنّين تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الدورة السبعين للجمعية العامة، في إطار البند ٣٤ (أ) من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فرانتيشيك روجيتشكا

الممثل الدائم

البعثة الدائمة لسلوفاكيا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) جيري ماتجيتالا

الممثل الدائم

البعثة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٦ الموجهة إلى الأمين العام
من الممثلين الدائمين لجنوب أفريقيا وسلوفاكيا لدى الأمم المتحدة

بيان الرئيسين المشاركين

الحوار الرفيع المستوى بشأن بناء الدعم للأولويات الرئيسية لإصلاح قطاع
الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى

مقدمة

قامت جنوب أفريقيا وسلوفاكيا، الرئيسان المشاركان لمجموعة أصدقاء إصلاح قطاع الأمن، بتيسير حوار يهدف ببناء الدعم لأولويات إصلاح قطاع الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى. وهذا الحوار، الذي عُقد بالتعاون مع الأمم المتحدة وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإصلاح قطاع الأمن وأمانتها المتمثلة في وحدة إصلاح قطاع الأمن في إدارة عمليات حفظ السلام، قد وفّر منبرا فريدا لإجراء مناقشة رفيعة المستوى فيما بين عناصر حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وأعضاء المجتمع الدولي وبين حكومة هذا البلد والمجتمع الدولي بشأن هذا المجال الهام، وشكّل إسهاما في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢١٥١ (٢٠١٤) الذي يحدّد المبادئ التوجيهية لتقديم المساعدة الدولية إلى الجهود الوطنية لإصلاح قطاع الأمن. وقد نُظّم الحوار في جزأين. فعُقد الجزء الرفيع المستوى في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٦ في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وضمّ هذا الجزء ممثلين رفيعي المستوى من حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، والممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، إلى جانب ممثلي الجهات الشريكة الرئيسية، بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي والاتحاد الأفريقي والجهات المانحة الثنائية. وعُقد الجزء المخصص للخبراء من الحوار في ٢٢ حزيران/يونيه، وهو ما أتاح فرصة مفيدة للمضيّ قدما بالمواضيع التي تمّ تحديدها في اجتماع نيويورك في اليوم السابق، مع التركيز بصفة خاصة على العناصر الرئيسية للملكية الوطنية وعلى أهمية المسؤولية الوطنية والتوافق السياسي في هذا الصدد.

وانصبّ تركيز الحوار على أولويتين اثنتين. فأولا، تناول المتكلمون عناصر عملية إصلاح قطاع الأمن الوطني اللازمة لتأمين سلام دائم ومنع الانزلاق إلى النزاع من جديد. وثانيا، جرى التركيز على احتياجات الإصلاح الفورية والطويلة الأجل المتعلقة بمؤسسات القطاع الأمني، بما في ذلك الشرطة والدرك والجيش وهيئات الرقابة والإشراف المدنية

ذات الصلة. وجرى التنويه أيضا بدور المجتمعات المحلية وقدرتها على المشاركة بصورة ذات مغزى في توفير الأمن والنهوض بالدور الرقابي المنوط بها في النظم الديمقراطية.

الملاحظات

خلال الجزء الرفيع المستوى من الحوار، سلّط الضوء على إصلاح قطاع الأمن باعتباره أداة رئيسية لمنع الانزلاق إلى النزاع من جديد، وجرى التأكيد من ثم على ضرورة أن يُتبع حيال إصلاح قطاع الأمن نهج استراتيجي يتألف من ثلاثة عناصر رئيسية:

١ - وضع سياسة وطنية وإطار لحوكمة قطاع الأمن

في ظل ضخامة التحديات والاحتياجات التي يتعين على قطاع الأمن معالجتها، يُعتبر اتباع نهج استراتيجي طويل الأجل مسألة أساسية لإدارة عملية إصلاح قطاع الأمن. وفي هذا الصدد، ينبغي للإطار السياسي لإصلاح قطاع الأمن أن يحدد الالتزامات المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن، على أن يكون مفهوما لدى الجميع أنه إذا لم يتم تنفيذ هذا الإطار بشكل تدريجي ستزداد احتمالات الانزلاق إلى النزاع من جديد.

وينبغي أن تتضمن سياسات الأمن الوطنية هذه خطوات ملموسة نحو وضع إطار ناجع لحوكمة قطاع الأمن. وسيكون من المتطلبات الحيوية زيادة خضوع القوات المسلحة وقوات الأمن للمساءلة وإنشاء آليات وأدوات ملائمة لتمكين البرلمان والمجتمعات المحلية/كيانات المجتمع المدني من ممارسة دورها الرقابي. ولإنشاء نظام ديمقراطي للحكومة، سيكون من المهم بدء وإدامة مشاورات بشأن الصيغة الملائمة لتحقيق اللامركزية وإدارة قطاع الأمن على الصعيد الإقليمي/المحلي كوسيلة لاستحداث آليات لتفويض السلطة إلى مستويات الحكم الأدنى وكوسيلة لبسط سلطة الدولة خارج بانغي بصورة مستدامة؛ وقد أظهر الدعم المقدم من الأمم المتحدة لإصلاح قطاع الأمن في بيئات ما بعد النزاع أن عملية الفصل بين سلطات القادة السياسيين والعسكريين، وإن كانت شرطا مسبقا لتحقيق الرقابة والإشراف المدنيين، كثيرا ما تكون عملية بطيئة وتدرجية. وبالتالي، ففي فترات ما بعد النزاع مباشرة قد يرى قادة الجماعات المسلحة الاندماج كبوليصة تأمين وكأداة لضمان المشاركة الفورية في العملية السياسية في مرحلة ما بعد النزاع. وتجنبنا لتكوّن قوات مسلحة كبيرة غير قابلة للاستدامة في نهاية المطاف، ينبغي أن يراعى في عملية إدماج قطاع الأمن من البداية أن تذهب إلى ما هو أبعد من الاندماج العسكري، وأن ترسي الأساس لنشوء إطار لحوكمة الأمن في جميع أنحاء البلد.

وقد تشمل مؤشرات التقدم: تحقُّق المساءلة السياسية عن قيادة عملية إصلاح متوافقة مع الأهداف والمبادئ المتفق عليها، بما فيها تلك المتفق عليها خلال منتدى بانغي للمصالحة الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ وازدياد التمثيل في القوات المسلحة وقوات الأمن الوطنية على أساس الأصل العرقي والانتماء الإقليمي ونوع الجنس والديانة؛ واتخاذ قرارات فعالة في إطار تنسيق شؤون الأمن الوطني وإقرار سياساته كمؤشر على توافر الإرادة السياسية لإصلاح قطاع الأمن، وإنشاء قدرة مكرّسة للرصد والتقييم داخل هيكل التنسيق لإتاحة المجال لإجراء التقييمات المتمحورة حول الأثر، وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في صنع السياسات والقرارات المتصلة بقطاع الأمن.

٢ - إرساء الأساس لتأدية المؤسسات الأمنية لوظائفها بفعالية وتمتعها بالكفاءة المهنية وممارستها للمساءلة الداخلية، وبخاصة القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى والدرك والشرطة

ينبغي تحديد واتخاذ خطوات ملموسة من أجل تحديد الحجم الأمثل لقطاع الأمن باعتبار ذلك مطلباً مسبقاً للاستدامة والكفاءة المهنية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي وضع حدود واضحة ومناسبة للفصل بين أدوار ومسؤوليات القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى والشرطة والدرك، واتخاذ خطوات ظاهرة للعيان للبرهنة على الالتزام بالأدوار المتفق عليها. وينبغي اعتماد مدونة لقواعد سلوك الأفراد النظاميين ودعم تطبيقها كوسيلة لتعزيز ثقة المواطنين وكآلية لتنمية ثقافة المساءلة الداخلية والكفاءة المهنية. وينبغي استحداث مهام المفتش العام وإتاحة المجال لهذه المؤسسة لكي تشكّل خطوة هامة في الاتجاه الصحيح. وينبغي تنفيذ برنامج لتطوير الشرطة، مع التركيز بشكل مباشر على إصلاح وتجهيز مؤسسات تدريب الشرطة والدرك.

٣ - تعزيز تنسيق الدعم الدولي، بما في ذلك الدعم المقدم من البعثة المتكاملة، إلى العملية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن ضمن إطار (اتفاق) للمساءلة المتبادلة

ينبغي إدراج المؤشرات الرئيسية لإصلاح قطاع الأمن ضمن إطار للمساءلة المتبادلة بين الحكومة والمجتمع الدولي لتسهيل توزيع موارد الدعم الدولي على الأهداف الوطنية المحددة بوضوح. ومن خلال آلية للتنسيق بين المانحين تكون خاضعة للقيادة الوطنية، يمكن تيسير إضفاء التنافس على الدعم المقدم. وكخطوة أولى، يجب أن تعرّف الحكومة باحتياجاتها وأن تحدد استراتيجيتها للتمويل، بما في ذلك من الموارد المحلية. وربما يكون من مؤشرات التنسيق الفعال للدعم الدولي توافر أدلة على أن الحكومة تتفاعل مع الجهات المانحة

والشراكة على نحو شفاف يعوّل عليه، وبالتالي تبني الثقة وتحافظ على الدعم الدولي لبرنامجها الإصلاحي.

إجراءات المتابعة

لقد كان هذا الحوار الرفيع المستوى بشأن بناء الدعم للأولويات الرئيسية لإصلاح قطاع الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى بمثابة تأكيد على أهمية خلق مساحة مخصّصة لتبادل الأفكار والتناقش بخصوص أكثر التحديات والفرص آنيةً على صعيد إصلاح قطاع الأمن في البلدان الخارجة من حالات النزاع. وإسهاما مّا في تنفيذ الأولويات الفورية لإصلاح قطاع الأمن باعتباره أساسا لإدامة السلام وإتاحة المجال لبناء السلام والإنعاش في جمهورية أفريقيا الوسطى، فإننا نلتزم بما يلي:

- تقديم بيان الرئيسين المشاركين هذا إلى مجلس الأمن ولجنة بناء السلام
- تقديم بيان الرئيسين المشاركين هذا إلى الأمين العام للأمم المتحدة ليعمّمه على وكالات الأمم المتحدة وإداراتها المعنية
- طلب حصول الرئيسين المشاركين للحوار الرفيع المستوى على تقرير مفصّل عن هذه المناسبة، بما في ذلك المناقشات التي جرت على مستوى الخبراء
- تشجيع الاسترشاد بالملاحظات الواردة في هذه الوثيقة في وضع خطة شاملة لدعم إصلاح قطاع الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى تُعرض في مؤتمر المانحين المقبل الذي سيعقد في بروكسل
- عقد مناقشة لمجموعة أصدقاء إصلاح قطاع الأمن للمتابعة بخصوص حالة التوصيات الواردة في هذا التقرير، وذلك لضمان استمرار الدعم المقدم من المجتمع الدولي لعملية إصلاح قطاع الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى
- وتماشيا مع قرار مجلس الأمن ٢١٥١ (٢٠١٤)، نشجع الأمين العام على تقديم تقارير شاملة عن تنفيذ إصلاح قطاع الأمن، مع مراعاة الأهداف والمؤشرات المحددة التي نوقشت، وأن يقوم بصفة خاصة بتوجيه انتباه المجلس إلى أي تطورات قد تنتقص من فرص تحقيقها، فمثل هذه التطورات قد يزيد من خطر الانزلاق إلى النزاع من جديد.